



E/ECA/COE/35/14
AU/STC/FMEPI/EXP/14(II)
Distr.: General
17 March 2016
Arabic
Original: English

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثاني

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الخامس والثلاثون

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي
الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل
الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء

أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس-٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

إعلان أكرا

المؤتمر الرابع للخبراء الاقتصاديين الأفريقيين

إذ نواصل العمل في إطار ديناميكية المؤتمرات الثلاثة الأولى للخبراء الاقتصاديين الأفريقيين المنعقدة على التوالي في مارس ٢٠٠٩ في نيروبي (كينيا) حول موضوع: "نحو إنشاء عملة أفريقية موحدة"؛ وفي نوفمبر ٢٠١١ في أبيدجان (كوت ديفوار) حول موضوع "كيف يمكن تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام في أفريقيا، للقضاء على البطالة والحفاظ على زخم التكامل الإقليمي والقاري"؛ وفي مارس ٢٠١٣ في داكار (السنغال) حول موضوع "التصنيع والنهوض بالاقتصاد في أفريقيا"؛

نحن، الخبراء الاقتصاديين الأفريقيين في القارة، وفي المهجر، المجتمعين في أكرا (غانا) من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠١٥، بدعوة من مفوضية الاتحاد الأفريقي،

والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، وحكومة جمهورية غانا، في إطار المؤتمر الرابع للخبراء الاقتصاديين الأفريقيين حول موضوع "السياسة الصناعية والأداء الاقتصادي في أفريقيا"؛

إذ ندرك حدود السياسات الصناعية في مواجهة تحديات العمالة، والابتكار، وبناء قدرات أصحاب المصلحة للقطاعات المحلية، وكذلك الآثار السلبية على الأداءات الاجتماعية للبلد؛

وإذ نلاحظ أن هذا العجز في وضع استراتيجية صناعية قوية هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق الأداء لوحداث الإنتاج في أفريقيا وصعوبة تهيئة الظروف المناسبة للتحويل الاجتماعي والاقتصادي، على غرار القارات الأخرى، وهذا على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية والسياحية في القارة؛

وإذ نعرب عن قلقنا إزاء ضعف الحكم السياسي والمؤسسي والاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، الذي أدى إلى ضعف مستوى الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية، والقضاء على كل الجهود الرامية إلى التصنيع، وخلق القيمة المضافة وتحقيق التنمية؛

وإذ نؤكد على ضرورة استغلال أفريقيا في السنوات الخمسين القادمة، في إطار أجندة ٢٠٦٣، للتعجيل بتوفير الثروة على الصعيد المحلي والمشاركة الناجحة في عملية التوزيع العادل للقدرة الشرائية بين الأفريقيين، وتدارك تخلفها الإنمائي مقارنة بالقارات الأخرى لتصبح عنصرا ذا مصداقية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحوكمة العالمية؛

واقترنا منا بأن التصنيع محور استراتيجي بالغ الأهمية وكفيل بالمساهمة في التحول الهيكلي لأفريقيا في أفق ٢٠٦٣، بفضل وضع أطر للسياسات الصناعية الديناميكية والمتسقة، وتنويع هياكل الإنتاج للصناعات الأفريقية وإدماجها في شبكة القيم العالمية لتحقيق أداء اقتصادي أقوى وأكثر استمرارية يتجلى من خلال التنمية المستدامة والشاملة؛

وإذ نعرب عن يقيننا بأن الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء قد أدركت تمام الإدراك الخطورة التي يمثلها غياب القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية، واعترافا منا بضرورة إشراك الجامعات والمراكز البحثية في القارة وفي المهجر، في البحث عن استراتيجية للرد المناسب على هذا الوضع؛

نوصي بما يلي:

أولا - فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة بالمناخ السياسي والمؤسسي

- ١ - يجب على الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أن تجعل من الاستقرار السياسي وقوة المؤسسات، القائمة على الحكم الديمقراطي، أولوية قصوى. وبالتالي، يتعين، مهما كلف الأمر، التصدي لعدم الاستقرار والعنف الوطني أو الإقليمي بجميع أشكاله (السياسية، والانتخابية، والاجتماعية، والعبارة للحدود...)
- ٢ - يجب على الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أن تستخلص الدروس من التجارب الفاشلة الماضية لسياسات التصنيع المتبعة منذ ١٩٦٠، وإعداد وتنفيذ السياسات البديلة التي صمّمها الأفريقيون للأفريقيين؛
- ٣ - يجب على المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أن توفر شروط الاستقرار والقدرة التنافسية بخصوص ما يلي:
 - (أ) الحوكمة السياسية والمؤسسية: فعالية الحكم، ونوعية الإدارة العامة، والشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد ...
 - (ب) الحوكمة الاقتصادية والمالية: كثافة ونوعية البنية التحتية، وفعالية الأسواق المختلفة، واستقرار الاقتصاد الكلي، وحجم السوق الإقليمية التي يمكن استغلالها من قبل المؤسسات المحلية، وحماية الصناعات المحلية الناشئة، والابتكار التكنولوجي، وتطوير أسواق رأس المال، إلخ؛
 - (ج) الحوكمة الاجتماعية: مكافحة الفقر بشكل فعال، والبحث المستمر عن تحقيق الإنصاف من خلال النفقات العامة والضرائب، ورفع مستويات التعليم والصحة ...
- ٤ - على أساس شروط الحكم الرشيد، يجب على الدول أن تحدد، في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية، رؤية واضحة لسياسات واستراتيجيات صناعية حقيقية على المدى الطويل وأن تشارك، بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة ومن خلال التنظيم، في عملية التصنيع التي لا يمكن تركها لمبادرات القطاع الخاص وحده.

- ٥ - يجب على الدول أن تضع آليات لتحسين المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالصحة والتعليم، بفضل انتهاج سياسات حكيمة تساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي الواسع النطاق، مع تسهيل استقطاب المواهب المنبثقة عن الأفريقيين في المهجر من خلال التحفيز المهني والمالي المناسب.
- ٦ - يجب أن تدفع الحكومات بالبرلمانات إلى الموافقة على جميع المعاملات المتعلقة بالتراث الوطني لكل بلد: عمليات الخصخصة، وعقود الامتياز، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعقود استغلال الموارد الطبيعية (الغابات، المناجم، والطاقة...). في هذا الصدد، يمكن للبرلمانات الوطنية أن تطلب من الحكومات إعادة التفاوض على العقود التي دخلت حيز التنفيذ.

ثانيا - فيما يتعلق بمُحددات التصنيع في أفريقيا

- ٧ - يجب على البلدان والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تضع سياسات صناعية ديناميكية تقوم على الأطر المؤسسية التي تشجع الحوار بين القطاعين العام والخاص، والتنسيق والدعم السياسي الرفيع المستوى لمعالجة المتطلبات المرتبطة بالتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة.
- ٨ - يجب على المجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تخطط لتنويع الإنتاج، والصادرات، والوُجُهاَت على أساس المزايا النسبية والتنافسية بغية دعم زيادة القيمة المضافة للتصنيع.
- ٩ - يجب أن يشكل إنتاج الطاقة بجميع أشكالها وبوفرة، إحدى الأولويات للحد من تكاليف التصنيع وزيادة القدرة التنافسية.
- ١٠ - يجب على الدول أن تقوم بإعداد سياسة لزيادة قدرتها على استيعاب التكنولوجيا (معدل الاستثمار، وكثافة ونوعية البنية التحتية، والبحث والتنمية، والميكنة الزراعية...)، حيث إن زيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا هي التي تزيد في إنتاجية العوامل، وبالتالي في القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد.

- ١١ - يجب تقليص الفوارق الاجتماعية لتمكين الطبقة المتوسطة من زيادة عددها وحجم ادخارها وقدرتها على الاستثمار، لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ١٢ - يجب إعادة النظر في طبيعة ونوعية وشروط توجيه التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لجعلها أكثر منفعة للسكان الأفريقيين.
- ١٣ - تنحو عمليات متابعة مسائل النمو الديمغرافي والفقير متابعة أوثق نحو تعطيل جهود التصنيع لزيادة الفرص التي يوفرها العائد الديمغرافي إلى أقصى حد.

ثالثا - فيما يتعلق بدور الصناعة في التحول الاقتصادي لأفريقيا

- ١٤ - يجب على الاتحاد الأفريقي والجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء النظر في إعادة تحديد معايير تقييم أداء الاقتصادات الأفريقية. تقع التحديات الرئيسية على مستوى قطاع الصناعة التحويلية، والقدرة الإنتاجية، والكفاءات الجمّعة التي تشكل محرك الفعالية والأداء والقدرة التنافسية.
- ١٥ - يجب على البلدان الأفريقية تحديد مسارات ومنهجيات صناعية مناسبة لتلبية الاحتياجات الخاصة للسكان تماشيا مع متطلبات العولمة.
- ١٦ - يجب أن تشكل الصناعة الزراعية إحدى القوى الدافعة للتصنيع بالنظر إلى الإمكانيات الزراعية التي تزخر بها أفريقيا. ومن ثم، يجب على الدول الأعضاء أن تنفذ تنفيذًا فعالًا وملموسًا مقرر مابوتو لسنة ٢٠٠٣ بشأن تخصيص نسبة ١٠ في المائة على الأقل من ميزانياتها السنوية للزراعة.
- ١٧ - يتعين تعزيز شبكات تمويل قوية فيما يتعلق بالصناعة الزراعية في أفريقيا، لاسيما من خلال دعم إقامة علاقات وثيقة بين المنتجين والمصنّعين، وكذلك التخطيط الرشيد، مما يعتبر ضروريا لتقليص مستوى الخسائر إلى أدنى حد بالنسبة لمعظم منتجات المحاصيل وتربية الماشية القابلة للتلف. من المهم أيضا إنتاج كمية مناسبة من الأنواع والأصناف التي تكون ناضجة خلال مواسم مختلفة.

- ١٨ - من المهم كذلك التركيز على تعزيز روح المبادرة والمهارات الإدارية والاستراتيجية وتخصيص ميزانيات مناسبة لها بغية دعم تطوير القدرات الإنتاجية في أفريقيا، وذلك في إطار الشراكة مع البلدان الناشئة.
- ١٩ - يجب على الدول استخدام الاقتصاد الرقمي والمعرفة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للاستفادة القصوى من المعرفة والمضامين التكنولوجية للتعجيل بعملية خلق القيمة المضافة.

رابعا - فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي والتكامل الإقليمي

- ٢٠ - يتعين على الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، بعد إدراكها أن التصنيع والتنمية الاقتصادية لأفريقيا لا يمكن الإسراع بتحقيقهما إلا من خلال التكامل، أن تنشئ مرصداً لتقدم التكامل على المستويين القاري والإقليمي للتحضير لإقامة السوق الأفريقية الموحدة والعملية الواحدة.
- ٢١ - ينبغي أن تشكل حرية تنقل الأشخاص والسلع في جميع أنحاء أفريقيا أحد مؤشرات التوجه نحو تحقيق التكامل على المستويين القاري والإقليمي.
- ٢٢ - يجب الشروع في إنشاء مجموعات القدرة التنافسية في الأقاليم الفرعية مع مراعاة المزايا النسبية والتنافسية لكل بلد.
- ٢٣ - يجب على المجموعات الاقتصادية الإقليمية إنشاء خطة قيادة اقتصادية من خلال الاستناد إلى معايير تقارب للاقتصاد الكلي، ومعايير التقارب الصناعي: تخصيص جزء من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل البحوث والتنمية، وحصصاً للمنتجات الصناعية في الصادرات، وحصصاً للتبادلات فيما بين المناطق في مجال التبادلات التجارية، إلخ. سيكون المعدل الإقليمي والقاري، ومعدل البلدان الناشئة بمثابة مرجع. ومن المفروض أن تكون خطة القيادة محل عرض من قبل الاتحاد الأفريقي لقياس التقدم السنوي في مجال التحول الاقتصادي.
- ٢٤ - يمكن للاتحاد الأفريقي أن يضع، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية، خطة قيادة للرصد الصناعي للبلدان وتقديم المشورات المناسبة.

- ٢٥ - يجب على المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء الشروع في مفاوضات تجارية على الأسس الإقليمية فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة والمنتجات غير المتماثلة ذات المستوى التكنولوجي العالي مع البلدان الصناعية من أجل تصحيح الاختلالات التي غالباً ما لا تكون في صالحها.
- ٢٦ - قد يشكل التكامل الإقليمي الوسيلة الناجعة لبناء مواقع للصناعة الثقيلة، من خلال إنشاء آلية لتقاسم التكاليف بواسطة نظام الإنتاج المشترك، والشراكات بين البلدان الناشئة والبلدان النامية.

خامساً - فيما يتعلق بتمويل التصنيع

- ٢٧ - ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التعجيل بعملية التوقيع والتصديق على بروتوكولات إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية، لاسيما البنك المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، وبنك الاستثمار الأفريقي. تعتبر هذه المؤسسات أدوات هامة لتمكين القارة على الصعيد المالي ضمن آفاق مواتية لتطوير نسيجها الصناعي.
- ٢٨ - يجب على الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أن تشرع، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في حملة قارية وعالمية من أجل تعبئة الموارد المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم القارة من موارد هامة ضرورية لتنميتها الصناعية وتحولها الهيكلي.
- ٢٩ - يجب أن تشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مبادرة المواءمة الدولية للإحصاءات الضريبية والجمركية الرامية إلى تسهيل المقارنة بين السياسات الضريبية، والشروع في حوار شفاف مع المواطنين وممثليهم.
- ٣٠ - يجب على الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أن تفكر، بدعم من الشركاء الآخرين، في تنفيذ سياسات هادفة إلى دعم فرص حصول السكان الأفريقيين على القروض، وتطوير وتنويع مؤسسات التمويل، وإنشاء نظام التخصيص المصري: البنوك العامة المحلية امتداداً للبنوك الخاصة، والبنوك الإنمائية، وبنوك الاستثمار، والبنوك الزراعية، إلخ.

- ٣١ - بما أن غياب الضمانات يشكل إحدى العقبات الرئيسية للحصول على القروض في أفريقيا، يجب على الدول بذل الجهود اللازمة لتقديم المعلومات الكاملة حول الأصول العقارية وتسهيل الحصول على هذه المعلومات، لتقليل تكلفة الرصد، ومن ثم، تكلفة القروض.
- ٣٢ - بما أن تمويل عملية التصنيع على المدى الطويل صعب المنال، يمكن التفكير في وضع آلية تمويل على المدى القصير تكون قابلة للتجديد.
- ٣٣ - يجب على الاتحاد الأفريقي، أن يُنشئ، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والقطاع الخاص الأفريقي، صندوقاً أفريقياً لتتجهل بتصنيع أفريقيا تديما لتنمية القدرات الإنتاجية.
- ٣٤ - قد يتمثل أحد معايير التقارب الصناعي في إعادة التخصيص التلقائي لجزء من الدخل القومي لاسيما الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية، لتمويل اقتناء المضامين التكنولوجية والمهارات لتحقيق التحول الهيكلي للقطاع الصناعي الأفريقي.

سادسا - فيما يتعلق بتعزيز البحوث الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

- ٣٥ - يجب على الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء السعي، في إطار الانسجام التام، إلى تعزيز البحوث في المجالات الرئيسية التي تؤثر على التحول الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا.
- ٣٦ - يجب على الاتحاد الأفريقي أن يقوم، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والمراكز البحثية للجامعات الأفريقية، بتقديم تقرير اقتصادي عن أفريقيا: "ديناميكية الاقتصادات الأفريقية". من المفروض أن يقدم التقرير تقييما أفريقيا للآفاق المتعلقة بمسائل التنمية المرتبطة بالتحول الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا.
- ٣٧ - يجب على الاتحاد الأفريقي أن ينشئ، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، منبرا قاريا: "المنتدى الأفريقي لمراكز البحوث الاقتصادية والاجتماعية" يُخصَّص للتقريب بين مؤسساتها بغية إجراء تقييم أفضل لمساهماتها في نضج النقاش المتعلق بالتحول أفريقيا خلال العقود الخمسة القادمة.

٣٨ - يجب على الاتحاد الأفريقي أن ينشئ، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء هيئة قارية "لاستشارة الأفكار" تسمى "المركز الأفريقي للبحث والتحليل الاقتصادي والإدارة". ستمثل مهمة المركز في إجراء دراسات حول الإشكاليات التي تعيق عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي وذلك بفضل انتهاج سياسات مثلى.

سابعاً - مذكرة شكر

نود أن نعرب عن عميق امتناننا وشكرنا لفخامة السيد دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، ولحكومة وشعب غانا على حفاوة الاستقبال الذي حظي به جميع المشاركين. كما نود أن نحبي الضيافة الأسطورية التي تميز شعب هذا البلد، أرض الوحدة الأفريقية الشاملة بامتياز. ونود كذلك الإشادة بالتزام رئيس جمهورية غانا بتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التحول الاقتصادي للقارة، وهو ما يبرر دعمه المستمر لقضية التصنيع ودعمه لتنظيم المؤتمر الحالي.

إننا نعرب أيضاً عن تقديرنا لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات للفرصة التي أُتيحت لنا للمساهمة في النقاش حول المسائل ذات الصلة بالسياسة الصناعية والأداء الاقتصادي في إطار التحول الاقتصادي، مما يشكل جوانب بالغة الأهمية بالنسبة لتنمية القارة.

نشكر جميع الخبراء الأفريقيين في القارة وفي المهجر لمساهماتهم. وندعو الدول الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي إلى الاستعانة بشكل أكثر انتظاماً بالخبرات الأفريقية.

إننا نلتزم بأخذ التوصيات المنبثقة عن مناقشاتنا بعين الاعتبار في إطار أنشطتنا.

حرر في أكرا (غانا)، في ١٨ نوفمبر ٢٠١٥